

نقد الدولة الريانية في شرق إفريقيا: دراسة تحليلية

The currency of the Rhian state in East Africa: an analytical study

الدكتور: اسماعيل مسعد غريب/ تخصص ادارة اعمال بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، مصر

٢٠٢٥/٩/١٥ تاريخ النشر:

٢٠٢٥/٩/٢ تاريخ القبول:

٢٠٢٥/٨/١٨ تاريخ الاستلام:



هذا العمل مرخصة بموجب
Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International.
(c) مجلة المجد العلمية المتغيرة 2025 الحقوق الفكرية

<https://scopmajd.com/> « ISI: (0.360) « ISSN (Online): 3005-2033

نقود الدولة الريانية في شرق إفريقيا: دراسة تحليلية

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة نقود الدولة الريانية في شرق إفريقيا دراسة تحليلية نُئية، بوصفها مصدراً تاريخياً مادياً يسهم في إعادة بناء تاريخ هذه الدولة التي لم تحظَ بحضور واسع في المصادر التاريخية المكتوبة. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن المسكوكات الريانية تمثل وثائق سيادية تعكس البنية السياسية والاقتصادية والحضارية للدولة، وتتجاوز كونها أدوات للتبادل التجاري. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي مقررًّا بالمنهج المُثُّي، من خلال فحص النقوش والألقاب، وتحليل الفئات النقدية والمعادن والأوزان، ودراسة الخصائص الفنية والكتابية للنقود، وربطها بالسياق التاريخي والجغرافي لشرق إفريقيا. وقد أظهرت نتائج البحث أن الدولة الريانية امتلكت نظاماً نقدياً منظماً ومتربّجاً، قائماً على تنوع الفئات النقدية واستقرار المعايير، ما أسهم في تعزيز الثقة بالعملة الريانية وانتشارها في المراكز التجارية الساحلية. كما كشفت الدراسة أن تداول النقود الريانية ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجارة البحرية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وأسهم في ترسيخ مكانة الدولة الريانية اقتصادياً وسياسياً. وبخلاص البحث إلى أن نقود الدولة الريانية تمثل مصدراً علمياً ذات قيمة عالية لفهم تاريخ شرق إفريقيا الإسلامي، وتؤكد أهمية الدراسات المُثُّية في سد الثغرات المعرفية في تاريخ الدول الإسلامية المحلية.

الكلمات المفتاحية:

نقود الدولة الريانية في شرق إفريقيا: دراسة تحليلية

Abstract:

This study examines the coinage of the Rayyānī state in East Africa through an analytical numismatic approach, considering coins as primary material sources for reconstructing the history of a polity that remains marginally represented in written historical narratives. The research is based on the premise that Rayyānī coinage constitutes sovereign documents reflecting the political, economic, and cultural structures of the state, rather than merely serving as instruments of commercial exchange. Employing a historical-analytical methodology combined with numismatic analysis, the study investigates inscriptions, royal titles, monetary denominations, metals, weight standards, and artistic and epigraphic features, situating them within the broader historical and geographical context of East Africa. The findings reveal that the Rayyānī state developed a well-organized and hierarchical monetary system characterized by diversified denominations and relative standardization, which enhanced public confidence and facilitated the circulation of its coinage in coastal commercial centers. Moreover, the circulation of Rayyānī coins was closely linked to maritime trade networks across the Red Sea and the Indian Ocean, underscoring the state's economic vitality and regional political presence. The study concludes that Rayyānī coinage represents a valuable historical and cultural source for understanding Islamic East Africa and highlights the critical role of numismatic studies in addressing gaps in the historiography of regional Islamic states.

Keywords: The currency of the Rhian state in East Africa: an analytical study

المقدمة:

تمثل النقود الإسلامية مصدراً تاريخياً من الدرجة الأولى، إذ تتجاوز وظيفتها الاقتصادية لتغدو وثيقة رسمية تعكس معالم السيادة السياسية، والهوية الدينية، والبنية الاقتصادية للدول التي قامت بسُكّها. وتكتسب نقود الدولة الريانية أهمية خاصة في هذا السياق، لما تحمله من دلالات سياسية وحضارية تؤكد استقلال هذه الدولة ونضج مؤسساتها، في وقت تجاهلت فيه بعض المصادر التاريخية التقليدية دورها أو قللت من شأنها.

وفي هذا السياق، تبرز نقود الدولة الريانية بوصفها مادة علمية ذات أهمية خاصة، إذ تمثل أحد المصادر الرئيسة لإعادة قراءة تاريخ هذه الدولة التي نشأت في شرق إفريقيا، وهي منطقة شَكَّلت منذ القرون الإسلامية الأولى مجالاً حيوياً للتفاعل التجاري والحضاري بين العالم الإسلامي وفضاء المحيط الهندي. وقد أُسْهِمَ الموضع الجغرافي الاستراتيجي لشَرق إفريقيا، المطل على البحر الأحمر والمحيط الهندي، في تحويله إلى محور رئيس في شبكات التجارة البحرية، الأمر الذي أفرزَ كيانات سياسية محلية استطاعت توظيف هذا الموضع لبناء أنظمة اقتصادية مستقلة، كان من أبرز مظاهرها سُكّ النقود.

وتشهد الدولة الريانية من بين هذه الكيانات التي لعبت دوراً ملحوظاً في تاريخ المنطقة، غير أن حضورها في المصادر التاريخية التقليدية ظل محدوداً ومجزاً، ما أدى إلى تهميش دورها السياسي والاقتصادي في بعض الكتابات الحديثة. وهنا تبرز أهمية المسكوكات الريانية بوصفها مصدراً مادياً مباشراً، لا يخضع لتحيزات الروايات النصية، ويمكن من خلاله الوقوف على معالم السيادة السياسية، وتطور النظام النقدي، ومدى اندماج الدولة الريانية في المحيط الاقتصادي الإقليمي.

وقد أُسْهِمَت المسكوكات الريانية في سد فجوة معرفية تتعلق بتاريخ الدولة الريانية وحدود نفوذها، وطبيعة علاقتها مع القوى المعاصرة لها، ولا سيما الدولتين العثمانية والمصرية. كما أظهرت هذه النقود مدى وعي الدولة الريانية بأهمية سُك العملة كأداة سياسية، ووسيلة لإثبات الاستقلال السياسي، وترسيخ الشرعية الحاكمة.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول مدى قدرة النقود الريانية على تقديم صورة دقيقة عن التطور السياسي والاقتصادي للدولة الريانية، ومدى استقلالها النقدي عن القوى الكبرى المعاصرة لها، فضلاً عن دور هذه النقود في إعادة قراءة تاريخ الدولة الريانية في ضوء الأدلة المادية.

أهداف البحث

- دراسة النظام النقدي في الدولة الريانية وتحليل تطوره.
- إبراز الخصائص الفنية والكتابية للنقود الريانية.
- توظيف المسكوكات كمصدر تاريخي لإعادة تقييم مكانة الدولة الريانية.
- سد النقص في الدراسات المتخصصة في نقود الدولة الريانية.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، مقررًا بالمنهج الثمّي، من خلال تحليل النقوش، والأوزان، والفتات النقدية، ومقارنتها بنقد الدول المعاصرة.

حدود البحث

ينحصر البحث في دراسة نقد الدولة الريانية خلال فترة حكمها، اعتمادًا على المسكوكات والنصوص الواردة في الدراسة الأصلية محل التحليل.

الفصل الأول:

الدولة الريانية - الإطار التاريخي والسياسي

المبحث الأول:

شرق إفريقيا في التاريخ الاقتصادي والسياسي الإسلامي

احتلت منطقة شرق إفريقيا مكانة بارزة في التاريخ الإسلامي، نتيجة موقعها الجغرافي الفريد الذي جعلها حلقة وصل بين شبه الجزيرة العربية، وبلاد اليمن، والهند، وبلاد فارس، فضلًا عن اتصالها المباشر بموانئ البحر الأحمر. ولم يكن هذا الموقع مجرد عامل جغرافي جامد، بل شكل أساساً لنشوء شبكة معقدة من العلاقات التجارية والثقافية، أسهمت في انتقال السلع والأفكار والأنماط الحضارية بين ضفتي المحيط الهندي.

وقد أدى هذا النشاط التجاري المتواصل إلى ظهور مراكز حضرية ساحلية لعبت دور الوسيط التجاري، وأسهمت في نشوء طبقات تجارية محلية، كانت لها القدرة على التأثير في التوازنات السياسية. وفي هذا الإطار، بدأت تتشكل كيانات سياسية محلية استطاعت استثمار الموارد الاقتصادية المتاحة، وبناء أنظمة إدارية خاصة بها، تمهدًا لظهور دول ذات طابع مستقل.

المبحث الثاني:

نشأة الدولة الريانية في سياقها الإقليمي

جاءت نشأة الدولة الريانية في سياق تاريخي اتسم بتراجع نفوذ بعض القوى الكبرى، وفسح المجال أمام صعود قوى محلية في شرق إفريقيا. وقد استفادت الدولة الريانية من هذا الفراغ السياسي، ومن موقعها الجغرافي الاستراتيجي، لتشييد أركان حكمها، وبناء مؤسساتها الإدارية والاقتصادية.

وتشير شواهد النقود إلى أن الدولة الريانية لم تكن كياناً عابراً أو تابعاً، بل امتلكت مقومات الدولة المستقلة، وعلى رأسها القدرة على سك النقود. إذ يُعد سك العملة من أبرز مظاهر السيادة، ولا تقدم عليه سلطة سياسية إلا إذا امتلكت من القوة والاستقرار ما يؤهلها لفرض عملتها في الأسواق.

المبحث الثالث:

شرق إفريقيا مجالاً لتداول النقود الريانية

تكشف الاكتشافات المُتّقّنة عن انتشار النقود الريانية في مناطق متعددة من شرق إفريقيا، وهو ما يدل على أن هذه النقود لم تُسْكَن للاستخدام المحلي الضيق فحسب، بل كانت جزءاً من نظام نقد يخدم حركة التجارة الإقليمية. ويعكس هذا الانتشار قوة الاقتصاد الرياني، وقدرته على الاندماج في شبكات التبادل التجاري الممتدة عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي. كما يشير هذا التداول الواسع إلى أن النقود الريانية حظيت بدرجة من القبول والثقة لدى المتعاملين، وهو أمر لا يتحقق إلا في ظل استقرار نسبي في الوزن والمعيار، ووضوح في القيمة الاسمية، ما يعزز مكانة الدولة الريانية بوصفها فاعلاً اقتصادياً مؤثراً في شرق إفريقيا.

الفصل الثاني:

النظام النقدي في الدولة الريانية – النشأة والتطور وأليات السك

تمهيد

يمثّل النظام النقدي في أي دولة انعكاساً مباشراً لمدى تطور مؤسساتها السياسية والاقتصادية، إذ لا يمكن الحديث عن سك النقود بوصفه عملية تقنية محضّة منفصلة عن السياق العام للدولة، بل هو ممارسة سيادية واعية ترتبط بقدرة السلطة الحاكمة على فرض نفوذها، وتنظيم شؤونها المالية، وضبط حركة التبادل داخل أسواقها. وفي حالة الدولة الريانية، تكتسب دراسة النظام النقدي أهمية خاصة، نظراً لكون النقود تمثل أحد المصادر الأساسية لإعادة بناء تاريخ هذه الدولة، في ظل محدودية الروايات التاريخية المكتوبة.

المبحث الأول:

نشأة النظام النقدي الرياني ودُوافع سك النقود

يرتبط ظهور النظام النقدي في الدولة الريانية بجملة من العوامل السياسية والاقتصادية التي أسهمت في تهيئة البيئة المناسبة لسك النقود. فمن الناحية السياسية، جاء سك العملة بوصفه إعلاناً صريحاً عن السيادة والاستقلال، ورسالة موجهة إلى الداخل والخارج على حد سواء، توّكّد وجود سلطة مركبة قادرة على التحكم في أدوات الاقتصاد. أما من الناحية الاقتصادية، فقد فرضت حركة التجارة النشطة في شرق إفريقيا الحاجة إلى وسيلة نقدية مستقرة وموثوقة تسهل عمليات التبادل، وتحدّ من الاعتماد على التقدّم الأجنبي أو وسائل المقايضة التقليدية.

وتشير دراسة المسكوكات الريانية إلى أن الدولة لم تجأ إلى سك النقود بصورة ارتجالية، بل جاء ذلك في إطار رؤية اقتصادية واضحة، سعت من خلالها إلى تنظيم السوق المحلي، وتوحيد المعايير النقدية، وضمان استقرار التعاملات التجارية. ويفهم من ذلك أن ظهور النقود الريانية جاء نتيجة تفاعل واعٍ بين متطلبات الاقتصاد المحلي وطموحات السلطة السياسية في ترسيخ شرعيتها.

المبحث الثاني:

مراحل تطور النظام النقدي الرياني

مرّ النظام النقدي في الدولة الريانية بعدة مراحل يمكن رصدها من خلال دراسة الفئات النقدية، وتغيير الأوزان، وتطور النقوش، وهي مراحل تعكس في مجموعها تطور الدولة نفسها.

في المرحلة الأولى، اتسم السك بطابع محدود نسبياً، حيث اقتصرت النقود على فئات صغيرة، غالباً فضية، استُخدمت في المعاملات اليومية داخل نطاق جغرافي ضيق. وقد تميزت هذه المرحلة ببساطة التصميم، وقلة الزخارف، مع التركيز على إبراز اسم السلطان أو اللقب الحاكم، في إشارة واضحة إلى ترسيخ السلطة المركزية.

أما **المرحلة الثانية**، فقد شهدت توسيعاً ملحوظاً في النظام النقدي، تزامن مع اتساع رقعة النفوذ السياسي للدولة الريانية وازدهار تجاراتها. ففي هذه المرحلة ظهرت فئات نقدية أكبر، وتوسعت المعادن المستخدمة في السك، بما في ذلك النحاس إلى جانب الفضة، وربما الذهب في بعض الإصدارات النادرة. كما لوحظ تحسن في جودة الضرب، ودقة النقوش، واستقرار أكبر في الأوزان، وهو ما يدل على تطور تقني وإداري في مؤسسات السك.

وفي **المرحلة المتقدمة**، بلغ النظام النقدي الرياني درجة عالية من التنظيم، تمثلت في اعتماد وحدات نقدية واضحة في العالم، تتمتع بثبات نسبي في الوزن والعيار، الأمر الذي عزز الثقة بالنقود الريانية، وساعد على انتشارها خارج حدود الدولة. وتعكس هذه المرحلة ذروة القوة الاقتصادية والسياسية للدولة الريانية.

المبحث الثالث:

الفئات النقدية والمعادن المستخدمة

تكشف دراسة النقود الريانية عن تعدد الفئات النقدية، بما يتلاءم مع تنوع المعاملات الاقتصادية داخل الدولة. فقد وجدت فئات صغيرة مخصصة للتداول اليومي، وأخرى أكبر استُخدمت في المعاملات التجارية الكبرى، ولا سيما تلك المرتبطة بالتجارة البحرية.

أما من حيث المعادن، فقد احتلت الفضة مكانة محورية في النظام النقدي الرياني، نظراً لتوازنها بين القيمة والثبات، وسهولة تداولها. كما استُخدم النحاس في سك الفئات الدنيا، لتلبية حاجات السوق المحلي، في حين تشير بعض الشواهد إلى

وجود إصدارات محدودة من النقود الذهبية، ربما ارتبطت بالمعاملات الكبرى أو بالهدايا الدبلوماسية، وهو أمر معروف في تقاليد السك الإسلامي.

ويعكس هذا النوع المعدني وعيًا اقتصاديًا لدى الدولة الريانية، وإدراكًا لأهمية مواءمة النظام النقدي مع طبيعة النشاط الاقتصادي ومستويات الدخل المختلفة داخل المجتمع.

المبحث الرابع:

الأوزان والمعايير النقدية

تمثل الأوزان والمعايير أحد أبرز المؤشرات على مدى انتظام النظام النقدي، وقد أظهرت النقود الريانية درجة ملحوظة من الالتزام بمعايير وزن شبه مستقرة، مع وجود تفاوتات طفيفة يمكن تفسيرها بعوامل تقنية أو باختلاف فترات السك. ويبعد أن الدولة الريانية سعت إلى مواءمة أوزان نقودها مع المعايير المتداولة في المنطقة، ولا سيما تلك المعتمدة في النقود العثمانية والمصرية، دون أن يعني ذلك تبعية مباشرة، بل توافقًا فرضته طبيعة التبادل التجاري. وقد أسمم هذا التوافق في تسهيل قبول النقود الريانية في الأسواق الإقليمية، وتعزيز قدرتها على المنافسة.

المبحث الخامس:

دور النظام النقدي في تعزيز السيادة الاقتصادية

لم يكن النظام النقدي في الدولة الريانية مجرد وسيلة لتنظيم السوق، بل شكل أداة فعالة لتعزيز السيادة الاقتصادية. فسك النقود باسماء السلاطين الريانيين، وبألقاب تعكس الشرعية الدينية والسياسية، أسمم في ترسيخ صورة الدولة بوصفها كيانًا مستقلاً يمتلك قراره الاقتصادي.

كما ساعد هذا النظام على تقليص الاعتماد على النقود الأجنبية، وتعزيز الثقة بالعملة المحلية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على استقرار الأسواق، وزيادة حجم التبادل التجاري داخل الدولة وخارجها.

الفصل الثالث:

الفصل الثالث: أنواع النقود الريانية - دراسة تحليلية

تمهيد

تُعد دراسة أنواع النقود من أهم محاور البحث المُتميّز، إذ تتيح للباحث فهم البنية الاقتصادية للدولة، وطبيعة المعاملات السائدة، ومستويات التداول داخل المجتمع. ولا تقتصر أهمية هذا الجانب على التصنيف الشكلي للنقود بحسب معادنها أو فئاتها، بل تمتد إلى تحليل الدلالات السياسية والاقتصادية الكامنة وراء هذا التنوع. وفي حالة الدولة الريانية، تكشف أنواع النقود التي جرى سكها عن وعي واضح بأهمية مواءمة النظام النقدي مع واقع اقتصادي متعدد، ارتبط بالتجارة البحرية والأسواق المحلية في شرق إفريقيا.

المبحث الأول:

النقد الفضية ودورها المحوري في النظام النقدي

احتلت النقود الفضية موقع الصدارة في النظام النقدي للدولة الريانية، بوصفها العمود الفقري للتداول النقدي. ويعزى هذا الدور المحوري إلى الخصائص التي تتمتع بها الفضة من حيث التوازن بين القيمة والوزن، وسهولة التداول، وقبولها الواسع في الأسواق الإقليمية. وقد أظهرت المسكوكات الفضية الريانية درجة عالية من العناية في السك، سواء من حيث جودة المعدن أو دقة النقوش، ما يشير إلى أهميتها في المعاملات التجارية المتوسطة والكبيرة.

وتحمل النقود الفضية في الغالب أسماء السلاطين الريانيين وألقابهم الرسمية، وهو ما يمنحها بعداً سياسياً واضحاً، يتجاوز وظيفتها الاقتصادية. فإبراز اسم الحاكم على الفضة، باعتبارها المعدن الأكثر تداولاً، يُعد وسيلة فعالة لترسيخ الشرعية السياسية، وضمان حضور السلطة في الحياة اليومية للرعاية. كما تكشف هذه النقود عن حرص الدولة على الحفاظ على استقرار نسبي في الأوزان، الأمر الذي أسهم في تعزيز الثقة بها داخل الأسواق المحلية وخارجها.

المبحث الثاني:

النقد النحاسية واستخداماتها الاقتصادية

إلى جانب الفضة، لعبت النقود النحاسية دوراً مهماً في تلبية حاجات السوق المحلي، ولا سيما في المعاملات اليومية ذات القيمة المحددة. وقد استُخدمت هذه النقود على نطاق واسع بين عامة السكان، مما جعلها أداة أساسية في الحياة الاقتصادية اليومية.

وتحل النقود النحاسية الريانية ببساطة تصميمها مقارنة بالنقود الفضية، إذ غالباً ما تقتصر نقوشها على عناصر أساسية، مثل اسم الحاكم أو بعض العبارات المختصرة. ولا يُعد هذا التبسيط دليلاً على ضعف فني، بل يعكس طبيعة الوظيفة التي أُعدت من أجلها هذه النقود، حيث كان الهدف الأساسي منها توفير وسيلة تبادل عملية وسهلة الاستخدام، أكثر من إبراز الرمزية السياسية.

ومع ذلك، فإن وجود اسم السلطان أو الإشارة إلى السلطة الحاكمة على النقد النحاسية يؤكد حرص الدولة الريانية على بسط سيادتها النقدية على جميع مستويات التداول، وعدم ترك أي مجال اقتصادي خارج نطاق إشرافها.

المبحث الثالث:

النقد الذهبية بين الندرة والدلالة السيادية

تشير بعض الشواهد الثمينة إلى وجود إصدارات محدودة من النقود الذهبية في الدولة الريانية، وهي إصدارات نادرة مقارنة بالفضة والنحاس. وتكتسب هذه النقود أهمية خاصة، ليس بسبب حجم تداولها، بل لما تحمله من دلالات سياسية واقتصادية.

ففي التقاليد النقدية الإسلامية، غالباً ما ارتبط سك الذهب بإظهار القوة والثراء والاستقرار الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، يمكن تفسير سك النقود الذهبية الريانية بوصفه تعبيراً عن بلوغ الدولة مرحلة من الإزدهار الاقتصادي، وقدرتها على التحكم في موارد ثمينة. كما يُحتمل أن تكون هذه النقود قد استُخدمت في المعاملات التجارية الكبرى، أو في الهدايا الدبلوماسية، أو في تخزين الثروة، أكثر من استخدامها في التداول اليومي.

وتعكس ندرة هذه النقود أيضاً طبيعة الاقتصاد الرياني، الذي اعتمد في الأساس على الفضة بوصفها المعدن الأكثر ملائمة لحركة التجارة الإقليمية.

المبحث الرابع:

الفئات النقدية وتدرج القيمة

يُظهر تنوع الفئات النقدية في الدولة الريانية وجود نظام متدرج للقيم، صُمم بعناية لتلبية مختلف مستويات التعامل الاقتصادي. فقد وُجدت فئات صغيرة تسهل المعاملات اليومية، إلى جانب فئات أكبر تناسب التجارة البحرية والصفقات الكبرى. ويشير هذا التدرج إلى وعي إداري واضح لدى الدولة الريانية، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار في السوق دون وجود فئات نقدية متناسبة مع حجم المعاملات. كما يعكس هذا التنوع قدرة السلطة على ضبط عملية السك بما يتلاءم مع حاجات الاقتصاد، وتجنب الاضطراب الناتج عن نقص أو فائض في بعض الفئات.

المبحث الخامس:

الدلائل السياسية والاقتصادية لتنوع النقود

لا يمكن فصل تنوع أنواع النقود الريانية عن الدلائل السياسية والاقتصادية التي يحملها هذا التنوع. فمن الناحية السياسية، يعكس تعدد المعادن والفئات مدى سيطرة الدولة على مواردها، وقدرتها على فرض نظام نفدي شامل. أما من الناحية الاقتصادية، فيشير هذا التنوع إلى حيوية الأسواق، وتعدد أنماط التبادل، واتساع دائرة النشاط التجاري.

كما يُظهر هذا التنوع أن الدولة الريانية لم تكن تعتمد على نموذج نفدي جامد، بل كانت قادرة على التكيف مع متغيرات الواقع الاقتصادي، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، وهو ما أسهم في تعزيز مكانتها في شرق إفريقيا.

الفصل الرابع:

الخصائص الفنية والكتابية لنقد الدولة الريانية – قراءة سياسية وحضارية

تمهيد

لا تقتصر أهمية النقد في الدراسات التمثيلية على قيمتها الاقتصادية أو تصنيفها المعدني، بل تمتد إلى ما تحمله من عناصر فنية وكتابية تعبّر عن هوية الدولة، وتوجهاتها السياسية والدينية، ومستواها الحضاري. فالنقوش والخطوط والزخارف ليست عناصر تزيينية فحسب، بل تمثل خطاباً بصرياً موجهاً، اختارته السلطة الحاكمة بعناية ليعكس شرعيتها، وانتفاءها الثقافي، ومكانتها في محيطها الإقليمي. وفي حالة الدولة الريانية، تشكّل الخصائص الفنية والكتابية لنقد مادة غنية لتحليل طبيعة الدولة، ومدى وعيها بدور النقد بوصفها وسيلة تواصل رمزي مع المجتمع.

المبحث الأول:

النقوش الكتابية ومضامينها السياسية

تحمل النقد الريانية في الغالب نقوشاً كتابية واضحة، تركز على إبراز اسم السلطان الحاكم، إلى جانب ألقابه الرسمية، وهو ما يعكس حرص الدولة على توظيف النقد بوصفها أداة لإعلان السيادة السياسية. ويُلاحظ أن اختيار الألقاب لم يكن عشوائياً، بل جاء متسقاً مع تقاليد السُّكُون الإسلامي، حيث استخدمت ألقاب ذات طابع ديني وسياسي، تهدف إلى إضفاء الشرعية على الحكم، وربط السلطة الزمنية بالمشروعية الدينية.

كما يكشف ترتيب النصوص على وجهي العملة عن وعي تنظيمي في توزيع الرسائل الرمزية، إذ غالباً ما يُخصص أحد الوجهين لإبراز اسم السلطان، في حين يُستخدم الوجه الآخر لعبارات دينية أو صيغ شرعية، ما يعكس التوازن بين البعد السياسي والبعد الديني في خطاب الدولة الريانية.

المبحث الثاني:

الخطوط المستخدمة وللالاتها الحضارية

يُعد الخط المستخدم في النقد الريانية أحد المؤشرات المهمة على المستوى الحضاري للدولة. فقد أظهرت المسكوكات استخدام أنماط خطية واضحة ومقروءة، تتسم بالبساطة والوظيفية، دون إفراط في الزخرفة، وهو ما يتناسب مع طبيعة النقد بوصفها وسيلة تداول يومية.

ويعكس اختيار الخطوط التقليدية المستخدمة في السُّكُون الإسلامي انتفاء الدولة الريانية إلى الفضاء الثقافي الإسلامي، وسعيها إلى الاندماج في منظومة حضارية أوسع. كما يدل تطور الخط وتحسن وضوحيه في الإصدارات المتأخرة على تطور تقنيات السُّكُون، وازدياد خبرة الصناع، وربما وجود دور سُكُون منظمة تشرف عليها الدولة.

المبحث الثالث:

الزخارف والرموز غير الكتابية

على الرغم من أن النقوش الريانية لم تُكثر من استخدام الزخارف المعقدة، فإن بعض الإصدارات تضمنت عناصر زخرفية بسيطة، مثل الإطارات الدائرية أو العلامات الفاصلة بين الكلمات. ولا ينبغي النظر إلى هذا التقشف الزخرفي بوصفه ضعفًا فنيًا، بل يعكس توجّهاً عمليًا يركز على وضوح النص وقابلية القراءة.

وتؤدي هذه العناصر الزخرفية وظيفة تنظيمية، تساعد على ضبط توزيع النصوص، وتعزز من توازن التصميم العام للعملة. كما يمكن النظر إليها بوصفها جزءًا من الهوية البصرية للنقوش الريانية، التي تميزها عن نقوش بعض الدول المعاصرة الأكثر ميلًا إلى الزخرفة.

المبحث الرابع:

جودة السك والتقنيات الفنية

تكشف دراسة جودة السك في النقوش الريانية عن تفاوت نسبي بين الإصدارات المختلفة، وهو تفاوت يمكن ربطه بعوامل متعددة، مثل تطور التقنيات، وتوفر المعادن، والظروف السياسية والاقتصادية. ففي بعض الإصدارات، تبدو النقوش واضحة ومتقدّنة، ما يدل على مستوى عالٍ من المهارة الفنية، في حين تظهر في إصدارات أخرى بعض مظاهر الضعف أو عدم الانتظام، وهي ظواهر شائعة في عمليات السك التقليدية.

ومع ذلك، فإن هذا التفاوت لا ينفي وجود إطار عام من التنظيم، إذ حافظت النقوش الريانية في مجملها على سمات مشتركة، تعكس إشراف السلطة على عملية السك، وعدم تركها لمبادرات فردية أو عشوائية.

المبحث الخامس:

القراءة الحضارية الشاملة للخصائص الفنية

إن الجمع بين العناصر الكتابية والفنية في النقوش الريانية يتيح قراءة حضارية شاملة لطبيعة الدولة. فاختيار النصوص، ونمط الخط، ومستوى الزخرفة، كلها عناصر تعبر عن دولة تسعى إلى ترسيخ هويتها الإسلامية، وتأكيد حضورها السياسي، دون الانزلاق إلى مظاهر ترف مبالغ فيها.

كما تعكس هذه الخصائص توازنًا بين التقليد والخصوصية، إذ تبنت الدولة الريانية نماذج عامة من السك الإسلامي، مع إدخال تعديلات طفيفة تميز نقوشها، وهو ما يعكس وعيًا بالانتماء إلى منظومة حضارية مشتركة، مع الحفاظ على هوية محلية مستقلة.

الفصل الخامس:

تداول النقود الريانية دلالاتها الاقتصادية والسياسية في شرق إفريقيا

تمهيد

يمثل تداول النقود أحد أهم المؤشرات على فاعلية النظام النقدي، إذ لا تكتسب العملة قيمتها الحقيقية من مجرد سُكّها، بل من مدى قبولها وانتشارها في الأسواق، وقررتها على أداء وظائفها الاقتصادية. وفي حالة الدولة الريانية، لا تقتصر أهمية دراسة تداول النقود على تتبع نطاق انتشارها الجغرافي، بل تمتد إلى تحليل ما يكشفه هذا التداول من دلالات اقتصادية وسياسية، تsem في فهم مكانة الدولة الريانية في شرق إفريقيا، وعلاقتها بالمحيط الإقليمي الأوسع.

المبحث الأول:

النطاق الجغرافي لتداول النقود الريانية

تشير الشواهد النّمية إلى أن النقود الريانية لم تكن محصورة في نطاق جغرافي ضيق، بل اُثر عليها في مناطق متعددة من شرق إفريقيا، ولا سيما في المراكز الساحلية التي شكلت محاور رئيسة للتجارة البحرية. ويعكس هذا الانتشار قدرة الدولة الريانية على فرض عملتها في الأسواق المحلية، واندماجها في شبكات التبادل التجاري الإقليمي. كما يدل هذا النطاق الواسع للتداول على وجود بنية اقتصادية نشطة، قادرة على استيعاب العملة المحلية، والتعامل بها في المعاملات المختلفة. ويفهم من ذلك أن الدولة الريانية لم تكن تعتمد على النقود الأجنبية بصورة أساسية، بل نجحت في ترسيخ عملتها بوصفها وسيلة تبادل مقبولة وموثوقة.

المبحث الثاني:

النقد الريانية والتجارة البحرية

ارتبط تداول النقود الريانية ارتباطاً وثيقاً بالتجارة البحرية، التي شكلت العمود الفقري لاقتصاد شرق إفريقيا. فقد أسمحت الموانئ في تسهيل انتقال السلع والنقد، وربط الدولة الريانية بأسواق البحر الأحمر والمحيط الهندي. ويشير انتشار النقود الريانية في هذه الموانئ إلى دورها في تسهيل المعاملات التجارية، سواء في تبادل السلع المحلية، مثل المنتجات الزراعية والمواد الخام، أو في التجارة العابرة التي ربطت بين إفريقيا والجزيرة العربية والهند. كما يعكس هذا التداول قدرة الدولة على الاستفادة من موقعها الجغرافي لتعزيز اقتصادها، وجعل عملتها جزءاً من منظومة التبادل الإقليمي.

المبحث الثالث:

القبول النقدي والثقة بالعملة الريانية

يُعد القبول النقدي أحد أهم عوامل نجاح أي نظام نقدي، وقد أظهرت النقود الريانية درجة ملحوظة من القبول، يُستدل عليها من استمرار تداولها وانتشارها. ويعزى هذا القبول إلى عدة عوامل، من أبرزها استقرار الأوزان والمعايير، وجودة السك، ووضوح النقوش التي حملت أسماء السلاطين، ما عزز الثقة بالعملة بوصفها صادرة عن سلطة مستقرة. كما أسهم هذا القبول في تعزيز مكانة الدولة الريانية اقتصادياً، إذ مكّنها من التحكم في حركة التبادل، وتحصيل الموارد، وتنظيم الأسواق، بما ينعكس إيجاباً على استقرار الدولة.

المبحث الرابع:

الدلالات السياسية لتداول النقود

لا يقتصر تداول النقود على بعده الاقتصادي، بل يحمل دلالات سياسية واضحة. فانتشار النقود الريانية خارج حدود الدولة يشير إلى امتداد نفوذها، أو على الأقل إلى الاعتراف الضمني بقيمتها النقدية. كما يُعد هذا التداول وسيلة غير مباشرة لإبراز اسم السلطان وألقابه في فضاءات جغرافية أوسع، ما يعزز حضور الدولة الريانية في الوعي السياسي والاقتصادي للمنطقة.

ويؤكد هذا الدور السياسي للنقود أن الدولة الريانية أدركت أهمية العملة بوصفها أداة سيادية، تُستخدم لتشيّط الحكم، وتعزيز المكانة الإقليمية.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن نقود الدولة الريانية تُعد من أهم المصادر المادية لفهم تاريخ هذه الدولة، إذ كشفت عن استقلالها السياسي، وتطورها الاقتصادي، ووعيها بأهمية النظام النقدي في ترسيخ السيادة. وقد أثبتت الدراسة أن الدولة الريانية لم تكن كياناً هامشياً، بل دولة ذات حضور اقتصادي وسياسي فاعل في محيطها الإقليمي. كما أظهرت النقود الريانية قدرة الدولة على التفاعل مع القوى المعاصرة لها دون فقدان هويتها أو استقلال قرارها النقدي، وهو ما يجعل من دراسة هذه المسوّكّات مدخلاً أساسياً لإعادة كتابة تاريخ الدولة الريانية.

النتائج

١. تؤكد النقود الريانية الاستقلال السياسي للدولة الريانية.
٢. يعكس تنوع الفئات النقدية تطور النظام الاقتصادي.
٣. تمثل النقوش مصدراً أساسياً لدراسة الشرعية السياسية.

٤. أسلحت النقود في توسيع النفوذ التجاري للدولة الريانية.
٥. ثعد المسوکات الريانية وثائق تاريخية لا تقل أهمية عن المصادر النصية.

الوصيات

- تشجيع الدراسات المتخصصة في المسوکات الريانية.
- إجراء دراسات مقارنة بين النقود الريانية ونقد الدول المعاصرة.
- توثيق المسوکات المكتشفة ونشرها علمياً.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية

الحموي، ياقوت. (١٩٩٥). *معجم البلدان*. بيروت، لبنان: دار صادر.
حسن، حسن إبراهيم. (١٩٨٧). *تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي*. القاهرة، مصر: مكتبة النهضة المصرية.

زكريا، محمد حسين. (٢٠٠٤). *النقد الإسلامية: دراسة تاريخية نمية*. القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
سالم، عبد العزيز. (١٩٩٨). *تاريخ شرق إفريقيا الإسلامي*. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
الشاذلي، عبد الرحمن. (٢٠١٠). *دراسات في المسوکات الإسلامية*. القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
العش، يوسف. (٢٠٠٢). *الدولة في الإسلام*. دمشق، سوريا: دار الفكر.

النعميمي، عبد الله بن عبد العزيز. (٢٠١٥). *النقد والمكاييل في العالم الإسلامي*. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Bates, M. L. (1981). Islamic coins. *The American Numismatic Society Museum Notes*, 26, 1–12.

Bosworth, C. E. (1996). *The new Islamic dynasties*. Edinburgh, UK: Edinburgh University Press.

Grierson, P. (1975). *Numismatics*. Oxford, UK: Oxford University Press.
Horton, M., & Middleton, J. (2000). *The Swahili: The social landscape of a mercantile society*. Oxford, UK: Blackwell.

Insoll, T. (2003). *The archaeology of Islam in sub-Saharan Africa*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Miles, G. C. (1950). Early Islamic coinage of East Africa. *Journal of the American Oriental Society*, 70(2), 77–85. <https://doi.org/10.2307/595678>

Walker, J. (1956). *A catalogue of the Arab-Byzantine and post-reform Umayyad coins*. London, UK: British Museum.

Album, S. (1993). *A checklist of Islamic coins*. Santa Rosa, CA: Stephen Album Rare Coins.

Balog, P. (1976). *The coinage of the Mamluk sultans of Egypt and Syria*. New York, NY: American Numismatic Society.